المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 19/11/2025

سؤال كتابي رقم: 8344

إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: موقف وزارتكم من تنفيذ مقتضيات القانون 14.25 والدورية الأخيرة لوزارة الداخلية وانعكاسها على الوضعية الإدارية لموظفي قطاع المالية

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

أثار اعتماد وزارة الداخلية للدورية المتعلقة بتنزيل القانون 14.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون 47.06، ودون إشراك موظفي ومسؤولي قطاع المالية، حالة من الاحتقان داخل الخزائن الجهوية وخزائن العمالات والأقاليم والقباضات.

وتعتبر هذه الفئات أن تنزيل الإصلاح بصيغته الحالية قد يؤدي إلى وضعهم في تبعية إدارية جديدة خارج وزارتكم، بما يثير مخاوف حقيقية حول مستقبل مسارهم الوظيفي.

كما سجلت النقابات القطاعية أن عدم تفاعل وزارتكم مع هذه الخطوة، وعدم إصدار توضيحات أو بيانات تفسيرية في حينه، أدى إلى خلق حالة من الغموض والقلق بشأن مستقبل الوضعية الإدارية والقانونية لموظفي المالية المكلفين بالتحصيل الجبائي المحلي بموجب الإصلاح الجديد.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:

- ما هو الموقف الرسمي لوزارتكم من الدورية الصادرة عن وزارة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالتأثير المباشر على الموارد البشرية التابعة لقطاعكم؟
- ما الضمانات التي تقدمونها للحيلولة دون أي تغيير في الوضعية النظامية أو المسار الإداري لموظفي الخزائن الجهوية وخزائن العمالات والأقاليم والقباضات؟
- هل تم عقد اجتماعات تنسيقية بين وزارتكم ووزارة الداخلية لضبط حدود الصلاحيات وتحديد مسؤوليات كل طرف في المساطر الجبائية الجديدة؟

- وما هي الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لمعالجة حالة الاحتقان التي تسود القطاع، وتفادي الإضرابات التي قد تعرقل تنفيذ الإصلاح الجبائي الجديد؟

- ومن جهة أخرى، ما مصير المهام والخدمات التي كانت تقوم بها القباضات المفوَّتة مقراتها، وعددها 92، لاسيما ما يتعلق بتدبير نفقات الجماعات الترابية وتصفية الباقي استخلاصه غير المحوّل إلى القباضات المحدثة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد